

Distr.
GENERAL

S/1996/575
20 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦)

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وهو يشمل التطورات التي حصلت منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/45).

الحالة في منطقة العمليات

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصعيداً في الأعمال الحربية بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأعدائه من اللبنانيين المحليين وهم قوات الأمر الواقع، من جهة، والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، من جهة أخرى. وتصاعدت حدة الأعمال الحربية في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ وبلغت أوجها في شهر نيسان/أبريل في عمليات قصف إسرائيلية شديدة استمرت لمدة تزيد على أسبوعين. ونظر مجلس الأمن في الحالة واعتمد في ١٨ نيسان/أبريل القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى وقف فوري للأعمال القتالية. وفي ١٠ أيار/مايو، ناقشت الجمعية العامة أيضاً المسألة واعتمدت القرار ٢٢/٥٠ جيم.

٣ - واستخدمت العناصر المسلحة في هجماتها ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع الأسلحة الخفيفة ومدافع الهاون والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات وكذلك القنابل المزروعة إلى جانب الطرق والصواريخ. وقد شنت المقاومة الإسلامية معظم الهجمات، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله الإسلامية الشيعية. وشنت حركة أمل الشيعية وبعض الفصائل الفلسطينية هجمات أخرى. واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع، سواء في الرد على الهجمات أو في المبادرة بعمليات عسكرية، الأسلحة الأوتوماتيكية والدبابات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات ثابتة الأجنحة والزوارق البحرية.

٤ - وبعد فترة من الهدوء النسبي خلال شهر كانون الثاني/يناير، نشبت من جديد أعمال حربية في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس بنفس المستوى الذي كانت عليه في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٢٤ عملية شنتها عناصر مسلحة في شباط/فبراير، و١٨ عملية في آذار/مارس، و٦ عمليات في الأيام العشرة الأولى من شهر نيسان/أبريل. واضطلعت المقاومة الإسلامية في أكثر من مناسبة، ولا سيما في ١٦ شباط/فبراير و١٣ آذار/مارس، بهجمات متزامنة ضد عدد كبير من مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع الكائنة في منطقة السيطرة الإسرائيلية. كما وردت تقارير عديدة عن وقوع عمليات إلى الشمال من نهر الليطاني مما رفع العدد الإجمالي للعمليات إلى ما يزيد على ٢٠٠ عملية في الأشهر الثلاثة الأولى من فترة الولاية. وحدث تطور هام في آذار/مارس، عندما تسللت المقاومة الإسلامية إلى أعماق منطقة السيطرة الإسرائيلية لمهاجمة جيش الدفاع الإسرائيلي وأنزلت به خسائر كبيرة. ونتيجة لذلك، قُتل في ٤ آذار/مارس أربعة جنود إسرائيليين وأصيب تسعة آخرون بجروح نتيجة لانفجار قنابل مزروعة إلى جانب الطريق وذلك عندما كان الجنود يطاردون عناصر مسلحة فتحت النيران على إحدى دوريات الحدود بالقرب من حولا. وفي ١٠ آذار/مارس، قُتل جندي إسرائيلي وجرح أربعة جنود نتيجة لانفجار قنبلة مزروعة إلى جانب الطريق بالقرب من قرية كفر كيلا المقابلة للمطلّة. وفي ٢٠ آذار/مارس، ألقى شخص بنفسه على قافلة إسرائيلية وذلك في عملية انتحارية إلى الجنوب من الطيبة فقتل أحد الضباط. كما عانى جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع من إصابات نتيجة لهجمات إلى الشمال من نهر الليطاني: ففي ١٤ آذار/مارس أصيب ثمانية جنود إسرائيليين بجروح على الطريق الممتد بين العيشية والريحان وذلك في كمين استخدمت فيه قنابل مزروعة إلى جانب الطريق ومدافع الهاون ونيران أسلحة خفيفة.

٥ - وأما قدرة المقاومة الإسلامية على التسلل إلى عمق منطقة السيطرة الإسرائيلية وإلحاق خسائر بجيش الدفاع الإسرائيلي فقد أثارت مناقشة عامة في إسرائيل تمخضت عن اتجاه عام مفاده أنه يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يرد بقوة وألا يلتزم بعد الآن بالقيود المفروضة عليه. وتتصل تلك القيود باتفاق قيل إن الولايات المتحدة الأمريكية رتبته في صيف عام ١٩٩٣. ولم تَبْلَغ الأمم المتحدة بهذا الاتفاق رغم أن المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي حزب الله أشاروا إليه علانية. واستنادا إلى تلك التصريحات العامة يبدو أن المقاومة الإسلامية وافقت على الامتناع عن استهداف القرى والبلدات الواقعة في شمال إسرائيل في حين وافق جيش الدفاع الإسرائيلي على الامتناع عن القيام بالعمل ذاته في لبنان؛ ولم ترد أي إشارة عن قيود تخص الهجمات الموجهة ضد أهداف عسكرية. وترددت في إسرائيل أقوال تشير إلى أن القيود المتفق عليها لم تعد مقبولة وأنه يجري التفكير حاليا بشن عملية واسعة النطاق ضد المقاومة الإسلامية، وكان من شأنها رفع حدة التوتر في المنطقة. وفي ١٥ آذار/مارس، أعرب قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن قلقه إلى السلطات الإسرائيلية.

٦ - وظل التوتر شديدا وازداد حدة في ٣٠ آذار/مارس، عندما قُتل شخصان كانا يعملان على أحد أبراج الماء في قرية ياطر وأصيب آخر بجراح نتيجة لقذيفة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي. وردا على ذلك، أطلقت المقاومة الإسلامية ما يزيد على عشرين صاروخا على إسرائيل لم تحدث سوى أضرار طفيفة. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن إطلاق القذيفة على ياطر قد وقع خطأ. وفي ٨ نيسان/أبريل، قُتل صبي وجرح ثلاثة آخرون نتيجة لانفجار بالقرب من برشيت. وادعى حزب الله أنه حصل على دليل يثبت أن

جيش الدفاع الإسرائيلي قد زرع المتفجرات. ونفت السلطات الإسرائيلية من جانبها أي مشاركة في تلك العملية وأشارت إلى أن الانفجارات حدثت نتيجة لألغام قديمة. وحققت القوة في الانفجار ووجدت أنه حدث نتيجة لانفجار أربع قنابل مفخخة ومرتبطة ببعضها على التسلسل مزروعة إلى جانب الطريق؛ ولم تتمكن القوة من تحديد الجهة التي وضعتها. وفي اليوم التالي للانفجار، أطلقت المقاومة الإسلامية ما يقارب ٣٠ صاروخا باتجاه شمال إسرائيل. وسقط بعض هذه الصواريخ في كريات شمونة وألحقت أذى بعدد من المدنيين وأحدثت أضرارا مادية. وانتقاما لذلك الهجوم، ألقت الطائرات الإسرائيلية تسع قنابل على منطقة مجدل سلم - السلطانية وأطلقت المدفعية الإسرائيلية حوالي ٢٥٠ قذيفة مدفعية باتجاه المنطقة ذاتها.

٧ - وبادر جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع إلى شن هجمات وقصف انتقامي ضد العناصر المسلحة. وسجلت القوة ما يقرب مجموعه من ١٠ ٠٠٠ قذيفة مدفعية وقذائف هاون ومدفعية دبابات أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع قبل ١١ نيسان/أبريل. وواصلت الطائرات الإسرائيلية تحليقها فوق الأراضي اللبنانية بما في ذلك بيروت.

٨ - وقامت زوارق البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية وفرضت قيودا على الصيادين المحليين حول صور. وأطلقت في بعض الأحيان النار على قوارب الصيد أو بقربها، واحتجزت الصيادين لفترة وجيزة. وقد تدخلت القوة لدى السلطات الإسرائيلية مرارا من أجل إطلاق سراح المحتجزين.

٩ - وكما في السابق، واصلت القوة جهودها الرامية إلى الحد من الصراع وحماية السكان من وطأة القتال. وبذلت القوة قصاراها، من خلال شبكة نقاط التفتيش التابعة لها ونقاط المراقبة وبرنامج فعال لتسيير الدوريات، لمنع استخدام منطقة انتشارها لشن أنشطة عداوية، ولتهدئة الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر. كما انتشرت وفق ما تمليه الضرورات لتوفير قدر من الحماية للقرى والمزارعين العاملين في الحقول. وكما حدث من قبل، التمس القرويون اللبنانيون الملجأ في مواقع القوة عند حدوث قصف مدفعي.

١٠ - وفي الصباح الباكر من يوم ١١ نيسان/أبريل، بدأت الطائرات والمدفعية الإسرائيلية قصفًا شديدا على جنوبي لبنان وكذلك على أهداف في منطقة بيروت ووادي البقاع. والهدف المعلن من وراء هذه الهجمات هو الضغط على حكومة لبنان لتعمل على كبح أنشطة المقاومة الإسلامية.

١١ - وبعد حوالي ساعتين من بدء الهجمات في يوم ١١ نيسان/أبريل، تلقى قائد القوة الفريق ستانيسلاف فوزنيك مكالمة هاتفية من رئيس مكتب الاتصال التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي حذر القوة فيها من الهجمات. واحتج الفريق فوزنيك على الهجمات وذكر أن القوة: ستسعى إلى منع أي محاولة يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي للدخول إلى منطقة عمليات القوة؛ وستفعل ما في وسعها لحماية المدنيين وهي تتوقع من جيش الدفاع الإسرائيلي أن يحذو حذوها؛ وتصر على حقها في الوصول إلى منطقة عملياتها عبر البوابات الواقعة تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي. وكرر الفريق فوزنيك احتجاجه القوي في اجتماع عقده في اليوم التالي مع رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي.

١٢ - وفي بضعة الأيام الأولى من العملية، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي والمدفعية الإسرائيلية أهدافا مختارة، بما فيها منازل أشخاص مشتبه بانتسابهم لحزب الله. وفي الوقت نفسه، قامت محطة إذاعة خاضعة لسيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوبي لبنان بإذاعة تهديدات بمزيد من عمليات القصف، وحددت موعدا نهائيا لرحيل السكان وذكرت أن جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد، سيعتبر كل من يبقى هدفا مشروعاً. وبحلول ١٣ نيسان/أبريل، شمل هذا التهديد حوالي ٩٠ بلدة وقرية، منها صور والقرى الواقعة شمال نهر الليطاني. ونتيجة لهذه التهديدات والقصف الإسرائيلي، غادر حوالي ربع السكان، أي ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص، منطقة عمليات القوة وصور. والتمس حوالي ٥ ٠٠٠ شخص ملجأ في مواقع القوة وفي قاعدة سوقيات القوة في صور.

١٣ - وبالنظر لضخامة عدد السكان الذين ظلوا في أماكنهم، لم يعامل جيش الدفاع الإسرائيلي في الواقع المنطقة برمتها كمنطقة تخضع لإطلاق النيران بحرية. فبمجرد نفاذ الأهداف، شن جيش الدفاع الإسرائيلي، هجمات على مصادر إطلاق النيران وغيرها من الأهداف العارضة مستخدماً قوة نارية ضخمة وقام كذلك بقصف استباقي للمواقع التي يُعرف أنه شنت منها هجمات في الماضي.

١٤ - وفي الوقت نفسه، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً محدوداً من الهجمات في منطقة بيروت لم يكن لها سبب عسكري واضح لكنها أثارت المخاوف التي زاد من حدتها تصريحات نسبت إلى مسؤولين إسرائيليين مفادها أن الانتعاش الاقتصادي العام في لبنان مهدد بالزوال. وبالإضافة إلى ذلك، حاصرت البحرية الإسرائيلية الموانئ اللبنانية وقصفت الطريق الساحلي الواقع شمال صيدا مما أعاق الاتصالات إلى حد خطير بين العاصمة والجنوب.

١٥ - وفي بضعة الأيام الأخيرة من العملية، استهدفت القوات الإسرائيلية الطرقات الرئيسية في جنوبي لبنان فقصفتها بالقنابل الثقيلة من الجو.

١٦ - وسجلت القوة في منطقة عملياتها إجمالاً ما يزيد على ٦٠٠ غارة جوية إسرائيلية، شاركت فيها طائرات ثابتة الأجنحة وطائرات هليكوبتر استخدمت ما يزيد على ١ ٥٠٠ قنبلة أو صاروخ. وأطلقت المدفعية الإسرائيلية زهاء ٢٥ ٠٠٠ قذيفة، ولا سيما في قطاعات الكتائب القيحية والنيبالية والأيرلندية والغانية فضلاً عن المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني المواجهة لقطاع الكتيبة الفنلندية. كما استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي دوريات بعيدة المدى تخطت منطقة السيطرة الإسرائيلية وزرعت ألغاماً وأفخاخاً في مكانين وأبلغت القوة بذلك فيما بعد. وظلت الحالة هادئة في قطاع الكتيبة النرويجية الذي يقع بأكمله داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية.

١٧ - طوال القصف الإسرائيلي أطلقت المقاومة الإسلامية نحو ١ ١٠٠ صاروخ انطلقاً من منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وسقطت صواريخ كثيرة منها دون أهدافها؛ وسقط ٦٠٠ صاروخ تقريباً في شمالي إسرائيل. وأصاب بعض الصواريخ قرى وبلدات محدثاً إصابات في صفوف المدنيين وأضراراً مادية. أما في المناطق الواقعة ضمن مدى الصواريخ فقد ترك كثير من السكان منازلهم، كما تم إجلاء آخرين. وفي ١٤ نيسان/أبريل، سقط صاروخ داخل مجمع مقر القوة في الناقورة محدثاً أضراراً طفيفة.

١٨ - وفي منطقة انتشار القوة، قُتل بنيران إسرائيلية ما يزيد عن ١٢٠ مدنيا كما جرح نحو ٥٠٠. ومعظم هذه الإصابات وقعت في ١٨ نيسان/أبريل نتيجة لقصف مجمع الأمم المتحدة في قانا الذي قُتل فيه ما يزيد عن ١٠٠ لبناني وسقوط عدد أكبر من ذلك من الجرحى. وكان هذا الحادث موضوع تحقيق اضطلع به مستشاري العسكري الذي نقلتُ تقريره إلى مجلس الأمن في ٧ أيار/مايو (S/1996/337). وفي كامل منطقة القوة تضرر أو دمر ما لا يقل عن ٤٥٠ بيتا، كما جعلت القنابل العديد من الطرق غير سالكة. وانقطعت إمدادات المياه والكهرباء.

١٩ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ وموجهة من الممثل الدائم للبنان إلى الأمين العام، قدمت الحكومة اللبنانية وصفا مفصلا للهجمات الإسرائيلية على لبنان خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦ (A/50/561-S/1996/380).

٢٠ - وواصلت القوة بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين من العنف وتقديم المساعدة الإنسانية لهم. وبالنظر إلى تزايد التوتر عززت القوة بالفعل مواقعها القريبة من خط المواجهة وزادت عدد دورياتها. وعندما بدأ القصف، عززت القوة هذه التدابير وألغت جميع الإجازات. وشملت القوة بحمايتها مواقع الجيش اللبناني المعزولة الواقعة داخل منطقتها. وعلى الرغم من القصف الإسرائيلي والمضايقات من الطرفين، واصلت القوة أعمالها الدورية على نحو نشط في منطقتها. ووفرت القوة المأوى والغذاء والمساعدة الطبية وغيرها من الخدمات للمدنيين الذين احتموا في مواقعها ومعسكراتها. ونظمت القوة أيضا قوافل للقرويين الذين كانوا يرغبون في مغادرة منازلهم وجلبت الإمدادات لأولئك الذين اختاروا البقاء ولكن إمداداتهم من الغذاء والماء قد نفذت. وقامت أفرقة القوة بزيارة القرى وتوزيع الغذاء وغيره من الإمدادات الغوثية وبحث عن الأشخاص الذين لم يتمكنوا من مغادرة المباني المتضررة.

٢١ - وأدى القصف المستمر إلى عرقلة جهود القوة على نحو شديد. وكثيرا ما تأخرت شاحنات القوة وناقلات الجنود المدرعة التي كانت تشارك في توصيل المعونة الإنسانية للسكان أو توقفت كلياً نتيجة للقصف المدفعي والجوي الإسرائيلي بالرغم من الضمانات التي قدمها جيش الدفاع الإسرائيلي لتيسير جميع المهمات الإنسانية للقوة. وفي مراحل لاحقة من العملية الإسرائيلية أدت الأضرار التي أصابت الطرق إلى عرقلة حركة القوة.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تعرضت مواقع ومركبات القوة للنيران. فقد بلغ عدد حالات إطلاق النار على مواقع القوة وبالقرب منها نحو ٢٧٠ حالة، أحدثت المقاومة الإسلامية نحو ١٥ منها وأحدث جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع الحالات الأخرى. وقد أصابت عناصر من المقاومة الإسلامية ضابطا فيجياً وجنديين نيباليين عندما ردت هذه العناصر على محاولات القوة منعهم من إطلاق صواريخ من مناطق قريبة من مواقع القوة. وقد أدت ضربات مباشرة من المدفعية الإسرائيلية إلى إصابة أربعة جنود فيجيين بإصابات خطيرة، كما أدت إلى إحداث أضرار جسيمة بمواقع القوة ومركباتها. وقد تم الاحتجاج على جميع حالات إطلاق النار هذه لدى السلطات المعنية.

٢٣ - وفي أعقاب حادثة قانا، طلبت القوة التزاما من جيش الدفاع الإسرائيلي وحصلت على هذا الالتزام بأن يرَاعِي هذا الجيش سلامة المناطق المحيطة بمواقع القوة المؤقتة. وتلقت القوة أيضا من خلال الجيش اللبناني ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات في جوار مواقع القوة.

٢٤ - انتهت الأعمال الحربية في ٢٧ نيسان/أبريل عندما بدأ نفاذ وقف جزئي لإطلاق النار أعقب جهودا دبلوماسية قامت بها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. واتخذ هذا الوقف الجزئي لإطلاق النار شكل تفاهم أُعلن في وقت واحد في بيروت والقدس. ووفقا للنص المنشور لهذا التفاهم، لن تقوم المجموعات المسلحة في لبنان بأي هجمات مسلحة على إسرائيل أيا كان نوع الأسلحة، كما لن تقوم إسرائيل وأولئك الذين يتعاونون معها بإطلاق نيران من أي نوع من الأسلحة على المدنيين أو على أهداف مدنية في لبنان. وعلاوة على ذلك، سوف يضمن الطرفان ألا يكون المدنيون في أي ظرف من الظروف هدفا للهجوم، وألا تُستخدم المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية كنقاط انطلاق للهجمات. وجاء في ذلك التفاهم أنه لا يتضمن شيئا يمنع أيًا من الطرفين من ممارسة الحق في الدفاع عن النفس دون انتهاك الاتفاق. وينص الاتفاق على إنشاء فريق رصد يتألف من الولايات المتحدة وفرنسا والجمهورية العربية السورية ولبنان وإسرائيل، وعلى إنشاء فريق استشاري يتألف من فرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأطراف معنية أخرى لغرض المساعدة في إعمار لبنان.

٢٥ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أُطلع ممثلا فرنسا والولايات المتحدة الأمانة العامة على موضوع فريق الرصد. كما أُبلغت الأمانة العامة بأن رئيس الفريق سوف يتخذ من قبرص مقرا له بينما يجتمع الخبراء العسكريون في الناقورة. وطلب الممثلان بأن توفر القوة المرافق لهذه الاجتماعات.

٢٦ - وبعد بدء نفاذ الوقف الجزئي لإطلاق النار، شهد النشاط هدوءا وجيزا إذ لم تلاحظ القوة إلا ٥ عمليات في شهر أيار/مايو. وجرت ١١ عملية في شهر حزيران/يونيه و ٥ عمليات في النصف الأول من شهر تموز/يوليه. وقامت المقاومة الإسلامية بتنفيذها كلها تقريبا. ووردت تقارير أيضا عن أكثر من ٤٠ عملية في شمالي نهر الليطاني. ومرة أخرى وقعت بعض هذه الهجمات في عمق منطقة السيطرة الإسرائيلية وكان عدد الإصابات الإسرائيلية فيها مرتفعا (٨ قتلى وأكثر من ٢٠ جريحا). وساهم ذلك في استمرار ارتفاع درجة التوتر. وفي ٣٠ أيار/مايو، أدى انفجار قنبلتين متعاقبتين التوقيت في جانب الطريق إلى قتل ٤ جنود إسرائيليين وإصابة بضع جنود آخرين في مرجعيون حيث يقع مقر جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع في جنوبي لبنان. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قُتل أو جرح جميع أفراد دورية إسرائيلية يبلغ عددهم ١٣ عضوا في شمالي نهر الليطاني وذلك في كمين نصبته لهم المقاومة الإسلامية. وفي أثناء إطلاق نيران انتقامية بعد حادثة ١٠ حزيران/يونيه، قُتل في قصف مدفعي إسرائيلي جندي من الجيش اللبناني وجرح مدني. وفي ١٤ حزيران/يونيه، انفجرت قنبلة في جانب الطريق في حولا وأدت إلى قتل ثلاثة أطفال. وباختصار، ظل عدد الإصابات مرتفعا بالرغم من انخفاض عدد العمليات.

٢٧ - وبالنظر إلى خطورة الحوادث في جنوب لبنان، طلبت الى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد كوفي عنان أن يسافر إلى المنطقة للتشاور مع حكومات فيها قبل انتهاء مدة ولاية القوة. وقام السيد عنان بزيارة المنطقة في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ واجتمع الى كبار المسؤولين

في لبنان والجمهورية العربية السورية وإسرائيل. واجتمع أيضا مع قائد القوة ومساعديه وزار مقر الكتيبة الفيجية في قانا ومواقع أخرى في منطقة انتشار القوة.

الأنشطة الإنسانية

٢٨ - واصلت القوة تقديم المساعدة الإنسانية في شكل توفير المرافقين للمحاصيل، وتقديم الرعاية الطبية والقيام بالأشغال الهندسية وتوزيع المواد والمعدات التعليمية المقدمة من اليونيسيف. وقامت الأفرقة الطبية بمعالجة ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ مريض في الشهر في مراكز المعونة الطبية وفي العيادات المتحركة التابعة للقوة. وقد قامت الحكومات المشاركة بقوات بتمويل بعض المشاريع الإنسانية.

٢٩ - أما بصدد القصف الاسرائيلي في نيسان/أبريل، فقد طلبت الحكومة اللبنانية الى الأمم المتحدة أن تصدر نداء دوليا لتلبية الحاجات الإنسانية العاجلة الناشئة عن الأعمال الحربية. ومن خلال المنسق المقيم للأمم المتحدة في بيروت، ساعدت إدارة الشؤون الإنسانية السلطات في تعبئة الدعم الدولي وتنسيق رد منظومة الأمم المتحدة. وقد أطلق في ٢٠ نيسان/أبريل "نداء عاجل" طلبا لتعبئة ٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية حاجات ٢٠ ٠٠٠ أسرة هي الأكثر تأثرا. وكان الرد العام إيجابيا: فقد التزم المانحون بتقديم نحو ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٠ - وقامت القوة بدور هام في تدبير مخازن الإغاثة التابعة لمنظمات أخرى. وفي أثناء الأعمال الحربية في نيسان/أبريل تم توجيه الجزء الأكبر من الإمدادات الغوثية والمعدات الطبية لجنوب لبنان من قاعدة القوة في صور الى الوحدات الميدانية التي قامت بتوزيعها. ويضاف الى ذلك أنه خلال القتال وبعده دعمت القوة العمليات التي تضطلع بها بضع وكالات من وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وقدمت المساعدة للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. إضافة الى ذلك، قامت القوة بإصلاح الطرق التي دمرها القصف ما استطاعت إلى ذلك سبيلا بالوسائل المتواضعة الموجودة تحت تصرفها.

٣١ - وواصلت القوة التخلص في منطقة عملياتها من قذائف المدفعية وقنابل الطائرات غير المنفجرة. وقامت بتطهير حقلين صغيرين للألغام في أيار/مايو كان قد زرعهما جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة انتشار القوة التي استعانت في ذلك بمعلومات قدمها جيش الدفاع الإسرائيلي. وبوجه الإجمال، فجرت القوة ٢٤٣ لغما في عمليات تفجير منظمة.

مسائل تنظيمية

٣٢ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، كانت القوة تتألف من ٤ ٤٨٣ فردا من فيجي (٥٧٩)، وفنلندا (٤٩١)، وفرنسا (٢٤٧)، وغانا (٦٤٤)، وإيرلندا (٦٢٥)، وإيطاليا (٤٥)، ونيبال (٦٠٠)، والنرويج (٦١٥)، وبولندا (٦٣٧). أما الاستعاضة عن سرية الصيانة النرويجية بوحدة بولندية فقد تمت في شهر أيار/مايو ١٩٩٦. وساعد القوة في أداء مهامها ٥٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. يضاف إلى ذلك

أن القوة استخدمت ٥٦١ موظفا مدنيا منهم ١٢٣ موظفا معيناً دولياً و ٤٣٨ موظفاً معيناً محلياً. والخارطة المرفقة بهذا التقرير تبين انتشار القوة. ولا يزال الفريق ستانيسلاف ف. فوزنيك البولندي قائداً للقوة.

٣٣ - لقد أنجز في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ تبسيط تنظيم القوة الذي ورد ذكره في تقارير سابقة. وسوف تواصل القوة جهودها المبذولة لتحقيق مزيد من الوفورات في مجال الخدمات الإدارية والدعم.

٣٤ - ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جنديين غانيين لأسباب طبيعية. وقد أصيب خمسة جنود فيجيين وجنديين نيباليين بجراح نتيجة لإطلاق النيران. ومنذ إنشاء القوة، توفي ٢٠٧ أفراد؛ ٧٦ نتيجة لإطلاق نيران أو لانفجار قنابل و ٨٤ في حوادث و ٤٧ لأسباب أخرى. وأصيب ما مجموعه ٣٢٤ فرداً بجراح من جراء إطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل.

٣٥ - وما زالت مشكلة الإيجارات المستحقة على الحكومة اللبنانية لأصحاب الأراضي والأماكن التي تستخدمها القوة دون حل. ولم يحصل جميع الملاك على مدفوعات، ولا يزال الخلاف مستمراً حول قائمة الملاك التي أعدتها السلطات اللبنانية. وقد طلب بعض الملاك إخلاء ممتلكاتهم. ولأسباب عملية أخرى تتعلق بالميزانية، لا يمكن تلبية إلا بعض تلك الطلبات.

٣٦ - وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل التي ينصب عليها اهتمام مشترك. وقدمت تلك السلطات مساعدة قيّمة فيما يتعلق بتناوب القوات وأنشطة السوقيات في بيروت. وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل المجاهبات مع العناصر المسلحة. ووفّر أيضاً أماكن لإيواء بعض الوحدات التابعة للقوة أثناء تمضيّتهم فترة الإجازة في لبنان. وواصلت القوة تعاونها مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية في الأمور المتصلة بالحفاظ على القانون والنظام.

٣٧ - ويذكر أنه منذ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ جرى إيواء اثنين من الفلسطينيين في مقر القوة بعد ترحيل السلطات الإسرائيلية لهما إلى لبنان ومنع السلطات اللبنانية دخولهما. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، سُمح لأحدهما بالرحيل إلى الأردن. وما زالت الاتصالات مستمرة من أجل إيجاد حل لمشكلة الشخص الآخر.

الجوانب المالية

٣٨ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٨٩/٥٠ باء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أن تعتمد للحساب الخاص للقوة مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٧٢٢ ١٢٥ دولار لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أساس متوسط قوام قدره ٥١٣ ٤ فرداً ومواصلتها القيام بمسؤولياتها الحالية. وتقسيم هذا الاعتماد، الذي يعادل مبلغاً إجماليه ٩٠٠ ٤٧٦ ١٠ دولار شهرياً رهن باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ٢٠١,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٢,٧ بليون دولار.

ملاحظات

٤٠ - اتسمت الأشهر الستة الأخيرة بازدياد خطير في الأعمال القتالية التي وقعت في نيسان/أبريل، والتي كان سكان الجنوب اللبناني هم ضحاياها الأساسيون. وتعرضت القوة أيضا للنيران. ومما يدعو للأسف أن الأمم المتحدة وجدت ما يحملها على أن تطلب من الأطراف المعنية احترام مركز غير المقاتل الذي يتمتع به المدنيون والعاملون في مجال حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة.

٤١ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، كان مما قام به مجلس الأمن لدى تمديد ولاية القوة أن كرر تأكيد أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها تماما حسب تعريفها الوارد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛ وأكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة الواردة في تقرير الأمين العام في ذلك الحين المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ (S/12611)؛ وطلب من جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تماما مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الكامل. وكما حدث في الماضي، فإن هذا التعاون لم يتحقق ولم تمارس ضغوط سياسية نشطة على الأطراف لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي السنوات الأخيرة، تمثل أفضل أمل في تنفيذ تلك الولاية من خلال المفاوضات الجارية ضمن الإطار الذي حدّد في مؤتمر مدريد المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. بيد أنه يبدو أن تلك العملية لم تحرز أي تقدم نحو بلوغ أهداف مجلس الأمن بشأن الجنوب اللبناني.

٤٢ - وهكذا تجد القوة نفسها في نفس الحالة الصعبة والخطيرة التي واجهتها منذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوطها الحالية في عام ١٩٨٥. وفي ذلك الحين، كتب سلفي: "وترابط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الوقت الحالي في منطقة تجرّبي فيها عمليات المقاومة النشطة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية، وتقوم فيها الأخيرة باتخاذ تدابير مضادة قوية. ولا يحق لقوة الأمم المتحدة، لأسباب واضحة، اعتراض سبيل أعمال المقاومة اللبنانية ضد قوة الاحتلال، كما أنها لا تملك الولاية أو الوسائل لمنع التدابير المضادة." (S/17093، الفقرة ٢٤). وفي ظل هذه الظروف، بذلت القوة قصارى جهدها للحد من العنف ولحماية السكان المدنيين. وقد أصبحت هذه ولايتها بحكم الأمر الواقع. وقد عاقت القوة لدى ممارستها هذه الولاية في الواقع الجانبين عن متابعة أهدافهما العسكرية في النزاع، ولو أن هذا لم يحدث إلا بالقدر الذي سمح به الطرفان لها في القيام بذلك، انطلاقا من رغبة مفترضة في تجنب التصعيد. لا حيلة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بصفتها قوة لحفظ السلام، عندما يصر أحد الطرفين على المجابهة.

٤٣ - وفي هذا الصدد، ألاحظ أن التفهم المعلن في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ يمكن أن يسهم في حماية المدنيين وفي تحلي الأطراف بضبط نفس. ولذا، فمن المأمول فيه أنه سينفّذ في وقت قريب تنفيذًا تاما. وقد أوعزت إلى القوة أن تساعد فريق الرصد الذي يجري إنشاؤه وفقا لهذا التفهم. وأعتقد أن هذا يتمشى مع أهداف مجلس الأمن وسيحظى بموافقتهم.

٤٤ - وقد أوجز الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته بشأن الحالة في المنطقة في رسالة وجّهها إليّ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/566). وقد أبلغني أيضا بالقرار الذي اتخذته حكومته بأن تطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى.

٤٥ - وفي ظل ظروف مشابهة في الماضي أوصيت بتمديد ولاية القوة على ضوء أهميتها في المساهمة في توفير الاستقرار وتوفير قدر من الحماية الذي يمكن أن تقدمه إلى السكان المدنيين. وبالرغم من الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل الماضي، فإن هذه الاعتبارات، على ما أعتقد، ما زالت صحيحة لو وضع في الاعتبار الأثر المحتمل أن يترتب في المنطقة على انسحاب القوة في ظل الظروف الحالية. ولذا أوصي بأن يقبل مجلس الأمن طلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية القوة بقوامها الحالي لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وإنني إذ أقدم بهذه التوصية أضع في اعتباري بصفة خاصة دور القوة في حماية السكان المدنيين من أسوأ آثار العنف. فقد أكدت الأعمال التي قامت بها القوة في هذا الصدد خلال التصعيد الذي حدث في نيسان/أبريل أهمية هذه المهمة.

٤٦ - وأجد لزاما عليّ مرة أخرى أن أوجّه الانتباه إلى العجز الخطير في تمويل القوة. فالأنصبة المقررة غير المسددة تصل حاليا إلى نحو ٢٠١,٩ مليون دولار. وهذا المبلغ يمثل الأموال الواجبة السداد للدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع، على الفور، كامل أنصبتها المقررة، وأن تسدد كل ما عليها من متأخرات. وأود أيضا الإعراب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة، ولا سيما حكومات البلدان النامية، على تفهمها وصبرها في هذه الظروف الصعبة.

٤٧ - وختاما، أود الإشادة بالفريق ستانيسلاف ف. فوزنياك، قائد القوة، وبجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان. إن انضباطهم وسلوكهم هما من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.
